

## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٨١١

الجمعة ٢٦ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد أحمد طالب زادة (جمهورية إيران الإسلامية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١١

افتتاح الجلسة

ما سمح لنا الوقت بذلك فإننا نواصل أيضاً النظر في البند الثاني عشر "تبادلُ عامٌ للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية".

في نهاية الجلسة العامة سنستمع إلى عرضين فنيين تقنيين يقدمهما ممثل الولايات المتحدة عن الجهاز التنظيمي أو اللوائح التنظيمية للإدارة الفيدرالية للطيران، والعرض الثاني يقدمه ممثل فرنسا عن مراسيم القوانين والتنظيمات التقنية التي تحكم الطيران في فرنسا. بعد ذلك نرفع الجلسة العامة ونفسح المجال للفريق العامل المعني بالبند السابع كي يعقد جلسته الثالثة برئاسة السيد جوزيه مونسيرات فيلو من البرازيل.

هل هناك أسئلة أو تعليقات بشأن هذا البرنامج المقترح؟ لا أرى، طلبات للكلمة.

الرئيس: أيها المندوبون الكرام، سيداتي سادتي، أعلن افتتاح الجلسة الحادية عشرة بعد الثمانمئة من جلسات اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

بداية أود أن أحيطكم علماً ببرنامج عملنا لهذه الصبيحة. نواصل النظر في البند السابع "ألف- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وباء- طبيعة المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض واستخدامه". كذلك نواصل النظر في البند العاشر "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، ونواصل النظر في البند الحادي عشر "تبادلُ عامٌ للمعلومات عن الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي"، على أمل أن نفرغ من هذا البند. وإذا

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات، Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

المستدام للموارد الفضائية، من شأنه أن يسهم في الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي واستخدامه مع صون الحقوق المشروعة للدول في هذا الصدد. واعتباراً لذلك، فإن وفد الصين ما انفك يشارك مشاركة مسؤولة في اللقاءات والتطورات الدولية بشأن تخفيف الحطام الفضائي، كما أن الصين اتخذت عدداً من التدابير الوطنية الفعالة للتخفيف من الحطام الفضائي. وقد اتبعنا قرار الجمعية العامة بهذا الصدد وتوصيات لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات بشأن الحطام الفضائي بخصوص إزالة المركبات من مدارها عند نهاية استخدامها، وكذلك قرارات الجمعية العامة وهذه اللجنة. وبعد انتهاء خدمة الساتل سينو سات ٢ فإننا قد قمنا بإزالته من مداره وإعادةه إلى المدار المهمل ضماناً لأمان المدار المستخدم.

سيدي الرئيس، سنة ٢٠٠٩ اعتمدنا تشريعاً بخصوص الحطام في المدار، ووفقاً لذلك التشريع ... (يقطع المتحدث جمته) ...

قلت إن الصين سنة ٢٠٠٩ اعتمدت تدابير للتحكم بالحطام الفضائي والتصرف به، ووفقاً لتلك التدابير فإن إدارة العلوم في وكالة شؤون الفضاء الصينية هي المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالحطام الفضائي. كما أنها هي المسؤولة على التزود بالقدرات اللازمة بغية تنفيذ مشاريع البحث المتعلقة بالحطام الفضائي على الصعيد الوطني. وقد نفذنا التوجيهات الرامية إلى تخفيف الحطام الفضائي التي اعتمدها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وغير ذلك من التوجيهات التي اعتمدها مجموعة من الهيئات الدولية، بما في ذلك لجنة التنسيق بين الوكالات.

والتشريع المعتمد في السنة الماضية قد نص عن تدابير تخص مركبات الإطلاق وغيرها من الأجسام، بما في ذلك المركبات الفضائية في مستوى عمليات التصميم والإطلاق وإنهاء الخدمة والتصرف بمختلف مراحل المشاريع المذكورة، وكذلك فإن مستخدمي المركبات الفضائية ملزمون باتخاذ تدابير لضمان الأمان واجتناب حوادث الارتطام في المدار وتفكك المركبات الفضائية أيضاً. كما شملت تلك التدابير إنشاء مركز للبيانات بخصوص الحطام الفضائي لإنشاء قاعدة بيانات فيما يتعلق بعمليات الإطلاق وأمان المركبات الفضائية وسلامتها، وإعمال نظام للإبلاغ بشأن مخاطر الارتطام وتفكك المركبات الفضائية.

أذكر المندوبين الكرام أنه سيعقد اجتماع غير رسمي للتخطيط للعارضين المشاركين في المعرض الذي ينظم بمناسبة الذكرى الخمسين للجنة الأم والذكرى الخمسين لأول رحلة مأهولة إلى الفضاء، وتعد هذا الاجتماع أمانة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في الساعة الثانية عصراً في القاعة MOE19 في هذا المبنى، المبنى M.

**البند السابع - ألف- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وباء- طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه**

أيها المندوبون الكرام، أرجو الآن أن نواصل النظر في البند السابع من جدول الأعمال "ألف- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وباء- طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه". لا توجد طلبات للكلمة بشأن هذا البند، فهل هناك من الوفود من يطلب الكلمة للإدلاء ببيان في إطار النقاش بشأن هذا البند؟ لا أرى طلبات للكلمة. إذاً نواصل النظر في هذا البند السابع على أمل أن نفرغ منه، في انتظار اعتماد تقرير الفريق العامل بالنسبة إلى البند الفرعي ألف، وكذلك أن نفرغ من بحث البند الفرعي ٧ بء عصر اليوم.

**البند العاشر - بناء القدرات في مجال قانون الفضاء**

أيها المندوبون الكرام، نواصل الآن النظر في البند العاشر من جدول أعمالنا ويخص "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، لم أرى أي طلب للكلمة. هل من الوفود من يطلب الكلمة بشأن هذا البند العاشر؟ لا أرى أي طلب للكلمة، نواصل النظر في هذا البند العاشر "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء" على أمل أن نفرغ منه عصر اليوم.

**البند الحادي عشر - تبادل عام للمعلومات بشأن الآليات الوطنية فيما يخص تدابير تخفيف الحطام الفضائي**

أيها المندوبون الكرام، الآن نواصل النظر في البند الحادي عشر "تبادل عام للمعلومات بشأن الآليات الوطنية فيما يخص تدابير تخفيف الحطام الفضائي" على أمل أن نفرغ منه. أول متحدث في القائمة هو ممثل الصين الموقر.

السيد ب. لي (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، وفد الصين يعتقد أن حماية البيئة الفضائية وتحقيق الاستخدام

الرئيس: شكراً هل هناك من يرغب بالتعليق على هذا البند؟ لا. إذا سوف نواصل النظر في هذا البند الثاني عشر "تبادل عام للمعلومات حول التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية واستخدامه" عصر اليوم.

### العروض التقنية

السادة الأعضاء المقرون، أود الآن أن نتقل معاً إلى العروض التقنية، وأذكر مقدمي العروض بأن عروضهم يجب أن تقتصر على عشرين دقيقة. أعطي الكلمة إذاً للسيدة لورا مونتغوموري من الولايات المتحدة الأمريكية التي ستتقدم بعرض حول دور إدارة الطيران الفيدرالية في مجال التنظيم واللوائح.

السيدة ل. مونتغوموري (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس طاب صباحكم جميعاً وأشكركم على إعطاء الإدارة الأمريكية للطيران الفرصة للمشاركة في أعمالكم وهو شرف كبير لنا.

اليوم سوف أتناول في حديثي دور الإدارة فيما يتعلق بالنقل الفضائي التجاري وكذلك سلطة هذه الإدارة. إن حكومة الولايات المتحدة مقسمة بشكل عام إلى ثلاثة أجزاء. الكونغرس، وهو الفرع التشريعي، وكذلك هناك الفرع التنفيذي الذي ينفذ القوانين والتشريعات والقضاة أي الهيئة القضائية. وإدارتنا ضمن وكالات ثلاثة في القطاع التنفيذي ونحن ننظم الجوانب التجارية للفضاء. وإننا كذلك نشرف على الاتصالات الفضائية، وهناك لجنة تخصص علوم المحيطات والمناخ. هذه الوكالات الإدارية تخضع لقانون الإجراءات الإدارية الذي يحكم عملية وضع اللوائح التنظيمية، وكذلك يوفر ويرخص ويمنح التراخيص، وكذلك فهناك إجراءات أخرى نقوم بها من أجل التنفيذ. وبإمكانكم أن تجدوا التفاصيل حول إدارتنا في الفصل ٧٠١ الذي يرخص لوزير النقل بالترخيص بعمليات إطلاق وإعادة من جانب المواطنين الأمريكيين أو على أراضي الولايات المتحدة. وكذلك فإن هذه المسؤولية لوزير النقل يجب أن تتسق مع الصحة العامة والأمان، وأمان الملكية وكذلك الأمن الوطني والمصالح الخارجية للولايات المتحدة. وكذلك فنحن نقوم بتشجيع وتيسير عمليات الإطلاق من جانب القطاع الخاص.

ومهمتنا الأساسية تتضمن عدداً من الأنشطة ومنها، إطلاق مركبات، إطلاق يعاد استخدامها، وكذلك تشغيل مواقع الإطلاق. وإن مواقع الإطلاق لها سمات مختلفة البعض منها موجود في مواقع كانت مخصصة لهذا الغرض والبعض الآخر في

سيدي الرئيس، فيما يخص هذه التدابير وتنفيذها في الصين فإنه سيساعد في زيادة التحكم في الحطام الفضائي في الصين.

والصين تؤيد استمرار مناقشة اللجنة الفرعية القانونية لهذا البند حتى يتسنى للدول الأعضاء اكتساب المزيد من الخبرة والمعارف بفضل تبادل الآراء، ومن ثم تحسين آلياتها الوطنية واتباع التوجيهات الخاصة بتخفيف الحطام الفضائي. ونحن مقتنعون أن هذا النهج من شأنه أن يفسح المجال أمام الوصول إلى الحل الملائم لمشكلة الحطام الفضائي. شكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر ممثل الصين الموقر على هذا البيان. هل هناك وفوداً أخرى تطلب الكلمة بشأن هذا البند؟ بهذا نكون قد فرغنا من النظر في البند الحادي عشر "تبادل عام للمعلومات بشأن الآليات الوطنية فيما يتصل بتدابير تخفيف الحطام الفضائي".

البند الثاني عشر - تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

نتنقل الآن إلى مواصلة النظر في البند الثاني عشر "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، أول المتحدثين بشأن هذا البند، ممثل الولايات المتحدة الموقر، والكلمة له.

السيد س. ماكدونالدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، يسرنا أن للجنة الفرعية تتبادل في هذا النقاش المعلومات الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. ونعتقد أن العروض التي قدمت في العام الماضي كانت مفيدة للغاية وإن مواصلة هذا النقاش سيساعد الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية على فهم هذا الموضوع بشكل أعمق. وخاصة، يسرنا أن نشهد مستوى النقاش في الفريق العامل الذي حظى برئاسة السيد إيرمغارد ماريو، وتطلع للعمل في إطار دورات الفريق هذا العام.

ونود كذلك أن نعلم أعضاء اللجنة الفرعية أن هناك ممثلة عن الإدارة الفيدرالية للطيران السيدة لورا مونتغوموري سوف تتقدم بعرض حول القواعد واللوائح التجارية بالنسبة لعمليات النقل في الفضاء صباح اليوم. شكراً.

ومن ناحية أخرى، هناك نص على مسؤولية طاقم الرحلة الفضائية، ولكن هناك حدود لهذه المسؤولية، إلا إذا ما كان الحدث الذي قد وقع يتعلق بإصابة خطيرة أو وفاة. وكذلك فهناك شروط معينة لمنح هذه التراخيص تسمح بحماية المشاركين في هذه الرحلات.

إن المشاركين في الرحلة ومن طاقم الرحلة والمشاركين العاديين يجب كذلك أن يُجلبوا الحكومة الأمريكية من مسؤولية التعويض، وكذلك فإننا نضع القوانين التي تحكم المركبة المستخدمة من حيث الترخيص ومن حيث التسجيل. وكذلك فإننا قد وضعنا لوائح تنظيمية في الجزء ٤٦٠ من قانون الولايات المتحدة الفيدرالي للوائح التنظيمية، وهذا الجزء يحكم وينظم الجوانب الخاصة بالرحلات الفضائية المأهولة. وكذلك فإننا نرى أنه، كجزء من نظام الأمان، علينا أن نضع القواعد الخاصة بحماية طاقم الرحلة كذلك. الطاقم يجب أن يحصل على تدريب وأن يثبت قدرته بالفعل على التصرف في حالات الأزمة. وكذلك فإن المشغل ورائد الرحلة يجب أن يكونوا قد حصلوا على شهادة وتدريب مخصص بالنسبة للمركبة المستخدمة. وهذا المشغل بإمكانه أن يثبت قدرته هذه عن طريق هذه الشهادة، وكذلك أن يوفر الشهادة اللازمة بالنسبة للتدريب الطبي بالنسبة لأعضاء طاقم الآخرين. ومن ناحية أخرى، فإن مشغل الإطلاق يجب كذلك أن يحول دون حدوث أي إصابة للطاقم بسبب انخفاض الضغط أو بسبب حريق يشب في المركبة، والمشغل يجب كذلك أن يراعي العناصر الإنسانية والبشرية عندما يضع تصميم لهذه المركبة ويشغلها، ومطلوب كذلك اختبار هذه المركبة. وكل عضو في الطاقم وكل مشارك في الرحلة الفضائية يجب كذلك أن يوقع على وثيقة للتنازل عن التعويض لدى إدارتنا. وكذلك بالنسبة للمشاركين في الرحلة الفضائية، نطلب الموافقة الواضحة والصريحة والتدريب كذلك. وكذلك نضع الحظر على حمل أي أسلحة في أثناء القيام بهذه الرحلة.

من ناحية أخرى، فإننا بالنسبة للصواريخ التي تستخدم للإطلاق، نتطلب كذلك ترخيصاً وتدريباً الفارق ما بين الإذن والترخيص هو أن الإذن يمكن أن يُمنح بشكل أسرع ولا يتضمن أي شروط بالنسبة للمطالبات والتعويض بما يتجاوز حدود التأمين. وحيث أن هناك عدد أكبر من الدول التي بدأت توسع النشاط الفضائي، وهناك جهود عديدة على المستوى التجاري فإن هذه اللوائح التنظيمية والقواعد أمرٌ أساسي لأن هناك مخاطر مختلفة بالنسبة لعمليات الإطلاق هذه.

أجزاء من مطارات خصصت للرحلات الفضائية والبعض الآخر في البحار. ونحن لن نمح التراخيص لأنشطة الوكالات الحكومية الأخرى، وإن وزارة الدفاع وإدارة الفضاء وشؤون الطيران تقوم بعمليات الإطلاق الخاصة بها. ونحن لا نقوم بأي عملية إشراف إذا ما كان الأمر يتعلق بنشاط حكومي.

ولقد منحنا حوالي ٢٠٠ ترخيص منذ ١٩٨٩ ومنها ٥ عمليات للإطلاق بالنسبة لسفينة فضاء يمكن إعادة استخدامها وهي السفينة التي فازت بجائزة إكس. وكذلك فنحن نتناول عدداً من الجوانب المختلفة بالنسبة لعمليات الإطلاق، وعلى سبيل المثال، نقوم باستعراض بعثة لأغراض الأمن الوطني وبالنسبة لآثار ذلك على السياسة الخارجية. وكذلك نقوم بعملية استعراض للأمان لضمان عدم الإضرار بأمان الجمهور. وكذلك كجزء من العمل الذي نقوم به فنحن نضع عملية رقابة على الأمان وننفذ نظاماً للأمان بالإضافة إلى أن نضع العتبات المطلوبة بالنسبة للمخاطر.

وكذلك بالنسبة للاستعراض الذي نقوم به بشأن البيئة، فهذا الاستعراض يمكننا من معرفة آثار، آثار عملية غلافلاق هذه على البيئة. وإننا كذلك نطلب من المرخص لهم أن يتحملوا المسؤولية المالية للتعويض عن أي خسارة تلحق بأطراف ثالثة سواء الوفاة أو الإصابة الجسدية أو الضرر المادي أو ضرر في الملكية. وإذا ما حدث حادث، فإننا نسعى للحصول على التعويض عن هذا الضرر وفقاً للمخصصات التي يقرها الكونغرس. وكذلك فإننا نطلب من كل المشاركين في عمليات الإطلاق غير المأهولة أن يقوموا بالتنازل عن مطالبهم الواحد تجاه الآخر. ومن ناحية أخرى، فهناك جهود أخرى تكمل جهود مشغلي الإطلاق التجاري. فإن هذه الرحلات في المدار القريب من الأرض قد استرعت انتباه جهات عديدة دخلت في هذا النشاط مؤخراً. واستجابة لهذا النشاط، وبما في ذلك جائزة إكس بالنسبة لرحلة تجارية خاصة، فإن الكونغرس قد أقر تعديلات على الإطلاق الفضائي، إطلاق الرحلات الفضائية التجاري في ٢٠٠٤.

القانون الجديد يشير وينص على الموافقة الواضحة من جانب المشاركين في هذه الرحلات الفضائية، وكذلك على منح الفرصة لمن يرغب في اتخاذ هذه المخاطر أن يقوم بذلك، ولكن بعد أن يُعلم بكل التفاصيل والمخاطر. القانون الجديد كذلك يعطي مجموعة من التعاريف المفيدة وأهمها هو تعريف المشارك في رحلة فضائية، لأننا لا نعتبرهم مشاركين في رحلة معتادة وإنما في مغامرة إن صح التعبير، كمتسلقين الجبال، على سبيل المثال.

وهناك تاريخ هام عرضته باللون الأحمر هو العاشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهذا التاريخ سوف يدخل فيه نظام التراخيص حيز النفاذ. أي أن كل العمليات التي ستتم انطلافاً من ذلك التاريخ سوف يُطلب أن ترخص بها الحكومة رسمياً.

هذا هيكل ترون فيه التقسيم، لديكم في أعلى الشريحة القانون الأساسي، وبعد ذلك المراسيم الثلاثة التي أشرت إليها واللوائح الثلاثة.

أما بالنسبة لنظام منح التراخيص، ما هي الأسئلة الأربعة التي يمكن أن نطرحها على أنفسنا. أولاً، ما هي العمليات الفضائية التي يغطيها هذا النظام؟ ما هي الشروط التي تسمح بمنح هذا الترخيص؟ ما هي مختلف أنواع التراخيص؟ وما هي الإجراءات التي سنتبعها من أجل منح هذه التراخيص؟

بالنسبة للنقطة الأولى أي نطاق تطبيق هذا النظام لمنح التراخيص، بإمكاننا أن نلخص ذلك في ثلاثة نقاط. أولاً، المشغل سواءً كان فرنسي أو أجنبي ولكنه سيقوم بعملية الإطلاق من أراضي فرنسا. لدينا في الوقت الراهن مشغل فرنسي يقوم بعملية الإطلاق من أراضي غوايانا. ثانياً، المشغل الفرنسي الذي يقوم بعمليات إطلاق من أراضي دولة أخرى. والحالة الثالثة الشخص الفرنسي الذي يؤمن وجود هذا الجسم في المدار.

أركز على هذه النقطة الثالثة لأنها ذات أهمية، إذاً زبائن أو عملاء آريان في الوقت الراهن لا يخضعون لنظام منح التراخيص الفرنسي، لأنه بالنسبة لمرحلة الإطلاق والتحكم، حيث أن هؤلاء لا يخضعون للتشريعات الفرنسية والاختصاص الفضائي الفرنسي ففرنسا لا تمنح التراخيص.

الآن هناك كذلك حالتان أخريان حالات النقل في المدار، وهذا يتطلب ترخيص من الحكومة الفرنسية، إذا ما قام مشغل فرنسي بإحالة هذا الحق لشخص آخر، وفي حالة قيام الحكومة الفرنسية بتولي سائل كان يشغله مشغل أجنبي من قبل. الترخيص يُمنح من الوزارة المعنية بشؤون الفضاء على أساس الإجراءات التالية، أولاً، استعراض إداري يتم في إطار هذه الوزارة المسؤولة لضمان أن المشغلين لديهم بالفعل الضمانات الكافية المالية والأخلاقية وغيره للقيام بهذه الوظيفة، ووظيفة المشغل. ثانياً، هناك استعراض فني ويقوم بهذا الاستعراض الكنيس، المركز الفرنسي لعلوم الفضاء، الذي سيثبت من الأساليب التي يطبقها المشغل على أساس القواعد الفنية التي

وأملّي أن تكونوا قد وجدتم هذه التجربة التي خضناها مفيدة، ونشجعكم على زيارة الموقع الشبكي لإدارة الطيران الفيدرالي. شكراً على حسن إصغائكم.

الرئيس: شكراً يا سيدة مونتغموري على هذا العرض. أود أن أعرف ما إذا كانت لديكم أي أسئلة تطرحونها؟ شكراً لك إذاً مرة أخرى على هذا العرض يا سيدة مونتغموري.

الآن أعطي الكلمة للسيد جوليان مارييز من فرنسا الذي سيتقدم بعرض حول القوانين واللوائح التنظيمية الفنية لعمليات الفضاء في فرنسا.

السيد ج. مارييز (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيادة الرئيس، سيداتي وسادتي، يسعدني حقاً أن أعرض عليكم هذا العرض في لجننتكم الفرعية. وكما قلت فإن القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالعمليات الفضائية الفرنسية هي موضوع العرض الذي سأقدم به الآن.

النقطة، نقطة الانطلاق هي قانون ٢٠٠٨ والغرض منه هو تنفيذ نظام للتراخيص وللرقابة بالنسبة للأنشطة التي تخضع للاختصاص الفضائي الفرنسي، أي تلك أساساً التي تُلزم الحكومة الفرنسية بالمسؤولية على المستوى الدولي بموجب المعاهدات التي نعرفها جميعاً. وأذكر بسرعة أن فرنسا دولة إطلاق مسؤولة عن عددٍ من العمليات الفضائية، وأولها الإطلاق انطلافاً من مركز غوايانا الفرنسية، وكذلك فإن فرنسا دولة إطلاق بالنسبة لمشغليها الذين يقومون بعملية إطلاق.

الهدف الرئيسي من هذا القانون هو أن نضمن أفضل حماية للأشخاص وللممتلكات وللبيئة وللصحة العامة. وهناك عدد من العناصر، الآن بالنسبة للخلفية الزمنية، هناك إذاً ثلاثة مراسيم، مرسوم يخص منح التراخيص ويحدد الأساليب التي تمنح من خلالها الحكومة الفرنسية هذه التراخيص، وكذلك المرسوم الثاني يخص بحماية عمليات الإطلاق من غوايانا والرسوم الثالث وهو مرسوم يتعلق بالبيانات الفضائية، الفضائية المنشأ. وفي إطار هذه المراسيم سوف نعتد كذلك، في القريب العاجل، لوائح تنظيمية، أولاً، لائحة فنية سوف يسمح بموجبها بعملية الإطلاق الفرنسية وسوف تعرض هذه اللائحة على المفوضية الأوروبية، وهناك لائحة أخرى من جانب الكنيس تتعلق بقواعد الحماية والأمان في مركز غوايانا، ولائحة أخيرة تتضمن المعلومات الخاصة بالتسجيل والتي نطلبها من المشغلين.

هناك نقطة أخرى هامة كذلك بالنسبة لقانون منح التراخيص، فبالتوازي مع هذا النظام الحكومة وضعت نظاماً آخرًا لإذن مسبق للامتثال. ووفقاً لهذا النظام فكل مطور لنظام فضائي هام بإمكانه أن يستبق الأحداث ويتصل بالكنيس كي يسمح للكنيس من التأكد من أن هذا النظام الفرعي يتفق مع القواعد اللوائح المطبقة كلها أو في جزء منها. هذا النظام يسمح للحكومة بأن تقوم بالمشاركة مسبقاً في مشاريع التطوير الفضائي وأن تتجنب كذلك عمليات الرفض التي يمكن أن تطرأ إن لم يكن المشغل قد لجأ إلى هذه الآلية. هذه الآلية اختيارية، ليست إلزامية. وبطبيعة الحال فإن هذه الوثيقة الخاصة بالوفاء بالموصفات المسبقة، يمكن أن ينقله المشغل بعد ذلك عند توجيه الطلب الخاص بالموافقة الرسمية على تشغيل الجسم الفضائي. وبعد منح التراخيص، فما زال أمام المشغل إجراءات أخرى مع الحكومة، فهناك عملية مراقبة في مرحلة الإعداد والتنفيذ لهذه العملية. بالإضافة إلى نظام لأمان عمليات الإطلاق انطلاقاً من مركز غيانا.

وهذا النظام للرقابة ينطلق من المبدأ التالي، التراخيص يمنح في مرحلة ما من عملية تطوير النظام الفضائي، ولكن بعد منح هذا التراخيص، على الحكومة أن تثبت أثناء مرحلة الإعداد والتشغيل أن النظام الذي حصل على التراخيص يحترم وما زال يمثل للشروط التي أدت إلى منح التراخيص، وبالتالي فإن التراخيص ينص على قيود وهي نقاط رقابة تتحدد بالاتفاق ما بين المشغل والحكومة، وتسمح بالتثبيت وبضمان، وذلك حتى بداية العملية، بضمان أن شروط منح التراخيص ما زالت تحترم. وهناك نظام وضع بعمليات مراقبة من جانب موظفين حكوميين، وخاصة من الكنيس، المركز الفرنسي للفضاء، وكذلك الرقابة هذه يمكن أن تتم أثناء الإعداد وأثناء التنفيذ كذلك.

فيما يتعلق بحالة مركز غوايانا الفضائي، رئيس الكنيس لديه سلطة خاصة وهو نظام في ظل قانون فرنسي يعطيه مسؤولية التأكد من أمان هذه العمليات، أي أنه عليه أن يضع القواعد لضمان أمان العمليات من مركز غوايانا وكذلك أمان احترام هذه القواعد، من جانب المشغل بطبيعة الحال، ولكن كل رجال الصناعة الحاضرين في المركز في غوايانا.

أما النسبة للقواعد الفنية التي نقوم بتطويرها، فهناك عدد لا بأس به. أولاً، هناك قواعد تخص عمليات الإطلاق يستكملها دليل للممارسات الجيدة، وبعد ذلك قواعد حول عمليات التحكم في المدار وكذلك دليل أو كتيب للممارسات

تحدها الوزارة المسؤولة تحت إشراف الكنيس. وكذلك فهناك التزام بالتأمين أو بتوفير ضمان مالي كافٍ من جانب المشغل

ما هي الحالات المختلفة لمنح التراخيص في إطار القانون؟ أولاً، هناك الترخيص البسيط، أي أنه يتعين على المشغل في كل مرة أن يثبت أن لديه كل الضمانات الإدارية وأن نظامه يتفق والموصفات التقنية المطلوبة. ومن أجل تبسيط الإجراءات، وضعنا هذا النظام الخاص بالأذونات. أولاً، إذن للمشغل يسمح له بأن يُعترف به لفترة زمنية محدودة، عشر سنوات، وخلال هذه الفترة عليه أن يلتزم بالوفاء بكل الالتزامات الأخلاقية والمالية والمهنية. بعد ذلك هناك الأذونات الفنية، وهي كذلك محدودة زمنياً. وهذا يضمن أن النظام بشكل عام يتفق مع القواعد التنظيمية. والمشغل الذي لديه هذا الإذن، يجب أن يطلب إذن خاص لكل عملية محددة، ولكنها العملية ستكون مبسطة. أي أن هذا الإذن لكل عملية سوف يُمنح في فترة زمنية قصيرة، ولن يخص إلا هذه العملية، وسوف يخص كذلك الجسم الفضائي المحدد الذي سيتم تشغيله.

الإذن الثالث هو إذن بهذا النشاط لفترة محددة، وفي هذه الحالة لن يُطلب من المشغل أن يتقدم بطلب بالنسبة لكل عملية إطلاق، والحكومة الفرنسية كانت ترغب في أن تحد هذا النوع من الأذونات لعمليات وضع السواتل في المدار فقط. أي أن المشغلين الفرنسيين بإمكانهم أن يحصلوا على هذا الإذن المستمر بالنسبة لهذه الأجسام فقط.

ولن أطيل عليكم بالنسبة لهذا الجدول أو هذا الشكل البياني، وإنما هذا الشكل يوضح لكم كيفية منح التراخيص، ننطلق من المشغل الذي يقدم ملفاً وطلباً لوزارة شؤون الفضاء، وبعد أن يستكمل الملف فتبدأ عملية البحث من جانب الوزارة وهناك مهلة زمنية أربعة شهور للإجابة للرد على الطلب. وفي هذه الأثناء فإن الكنيس سيكون أمامه شهران لكي يقر الجوانب الفنية. وبعد ذلك يُنقل الملف والقرار إلى المشغل الذي يبدي تعليقاته، خاصة وإن كان هناك رفض، وبعد ذلك تصدر الوزارة القرار بمنح التراخيص.

إذاً هذا هو الشكل البياني بالنسبة لترخيص بسيط أو لإذن، ولكن إن كان لدى المشغل إذن حسبما عرضت من قبل، فإن منح التراخيص المبسط هو التالي. شهران للوزارة وشهر فقط للكنيس وليس هناك إجراءات بشأن وضع المشغل لتعليقاته بعد اتخاذ القرار. وهنا المهل الزمنية أقصر بكثير وبمبسطة عنها في حالة الترخيص الفني.

الرئيس: شكراً جزيلاً على هذا العرض. هل هناك أي وفد يود طرح أسئلة على المحاضر؟ السيد ممثل الصين، فليفضل.

السيد ي. خسو (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس. إن الصين تود أولاً أن تشكر السيد الموقر ممثل فرنسا على هذا العرض، إننا نقدر الجهود التي بذلها من أجل أن يتقاسم معنا جهود بلاده لتحسين هذه الآلية الهامة في قانون الفضاء. إنني أصغيت باهتمام إلى العرض الفرنسي وأعتقد أن السيد مارييز قد أشار إلى عددٍ من اللوائح التي سوف تستخدم في المستقبل المنظور. وأود أن أتحدث عن لوائح التسجيل، يهيء لي أن هذه اللوائح تفصل على المشغلين الفضائيين، ولدي سؤال فيما يتعلق بهؤلاء المشغلين الفضائيين، بأن حسب العرض يبدو أن المشغلين لا يقتصرون في التحكم بمدار وإنما كذلك أنشطة هذه الأجسام الفضائية ويكون هناك تسجيل لدى الوزارة المعنية. وما هو التسجيل الذي ينص عليه القانون الفرنسي؟ إن المحاضر قد ذكر فترة التسجيل ولكننا نود منه أن يتوسع في أمر التسجيل.

الرئيس: شكراً لممثل الصين على سؤاله والكلمة لممثل فرنسا.

السيد ج. مارييز (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيادة الرئيس، أود أن أشكر السيد ممثل الصين على تعليقاته وأسئلته، وبالطبع سوف أجيب عليها. إنكم محقون لأن النظام الفرنسي ينص على لوائح خاصة بالتسجيل وأولاً مثلما قال ماريو هيكتو هناك ما ينص على أن الكنيس مكلف من جانب الحكومة كي يؤمن حفظ السجل لتسجيل هذه الأشياء الفضائية لغرض الحكومة. هناك مرسوم جمهوري ينص على الترتيبات التي على المشغل أن يقوم بها لإفادة الكنيس بكل المعلومات المطلوبة كي يجوز للكنيس وبعده للحكومة الفرنسية تأمين الالتزامات في مجال التسجيل.

أما عن المعلومات التي على المشغل أن يقدمها للكنيس، فإنها المعلومات التي وردت في اتفاقية عام ١٩٧٥ بشأن التسجيل والتي يكملها نوعان من المعلومات غير المنصوص عليها بالاتفاقية، أولاً، ذكر من هو مالك أو صانع أو مشغل الأجسام الفضائية. وثانياً معلومات حول الوضع العملي لهذه الأجسام الفضائية لمعرفة ما إذا كانت قادرة على التشغيل أم لا. وبالطبع فالمشغل عليه أن يبلغ الكنيس بكل المستجدات في وضع السواتل.

الجيدة. هناك كذلك قرار يتخذه رئيس الكنيس وقلنا كذلك أن هناك دليل يعده الكنيس بالتشاور مع كل الأوساط المعنية الفرنسية من أجل تقنين أفضل الممارسات الحالية كي نفرض قيوداً جديدة إضافية على القطاع الصناعي الفرنسي الفضائي أو حتى الأوروبي. هذه القواعد أو اللوائح الفنية لم تعتمد بعد، وبالتالي لن أدخل في تفاصيل مضمونها الآن، وإنما أشير إلى النقاط البارزة في هذه اللوائح التنظيمية، أولاً ستقترب بقدر المستطاع من الممارسات الحالية في القطاع الفضائي الأوروبي بحيث، كما قلت لا نخلق قيود جديدة في هذا المجال، وكذلك نُسئلهم من أفضل المعايير الدولية والأوروبية في هذا المجال، وعلى رأس القائمة قواعد كوبوس، على سبيل المثال ومعايير كوبوس. وكذلك فيجب أن تكون متفقة مع القواعد واللوائح التنظيمية بشكل عام بالنسبة لدول الإطلاق.

الآن بالنسبة للأنشطة الحكومية الفضائية، العمليات الفضائية التي يقوم بها الكنيس لا تندرج في إطار نظام التراخيص، لأن الكنيس بالنسبة لبرامجه يخضع للحكومة. وبالتالي لن نخضع عمليات الكنيس لهذا النظام، ولكن هناك جهات أخرى علمية أو جهات تخص الدفاع وكلها تخضع لهذا النظام لمنح التراخيص.

النقطة الأخيرة تتعلق بنظام المسؤولية، حيث أن قانون الفضاء ينص على توزيع المسؤولية ما بين الدولة وما بين المشغل. والهدف من هذا النظام، هو أن المشغل، أيأ كانت المطالب التي ستتقدم بها الضحية، المشغل يكون مسؤولاً بنفس مبلغ التعويض دائماً. وبالتالي إذا تم ملاحقة المشغل، أو إدانته من جانب محكمة في فرنسا بإمكانه أن يتوجه للحكومة الفرنسية لكي يضمن الحصول على ضمانه. وضمان الحكومة الفرنسية سوف يستمر لفترة زمنية ما. إذاً الحكومة هي التي ستضطلع في هذه الحالة بإجمال الأضرار. وموازة لذلك، لو كانت الحكومة الفرنسية هي التي تقاضى فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية فهذه الحكومة تستطيع أن ترفع دعوى مضادة، ضد المشغل، من أجل الحصول على تعويض وهو المبلغ الذي يعد المشغل مسؤولاً عنه، ينبغي أن يضمنه.

فيما يتعلق بالتسجيل، لن أتطرق إلى هذا الجانب حيث أن زميلي قد عرض عليكم عرضاً مستفيضاً بهذا الشأن قبل بضعة أيام، وانتهى عرضي على هذا.

مشاركون بدلاً من أن يكونوا أشخاص persons. أود أن أعلم لو كان القانون الأمريكي يصنف هؤلاء الذين يقومون برحلة فضائية على إنهم مشاركون بدلاً من ركاب. ربما الوفد الروسي يستطيع أن يوافقنا بمعلومات عن نظام التأمين لهؤلاء السواح الفضائيين.

الرئيس: شكراً لممثل جمهورية كوريا، أعتقد أن سؤالكم يتعلق بالعرضين الاثنيين، عرض السيدة مونتهغومري وعرض ممثل فرنسا. ممثل فرنسا هل تودون الرد أو التعليق؟ لا. السيدة مونتهغومري، هل لكم تعليق؟

السيدة ل. مونتهغومري (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): نعم. السيد الرئيس، شكراً يا سيدي الرئيس، إن اختيار المصطلحات في القانون الأمريكي وهو كلمة الركاب عمدي ويعكس قرار فلسفي للسماح للناس بالذهاب إلى الفضاء حتى لو كان ذلك ضرب من المغامرة وليست رحلة آمنة مثلما تكون رحلة على طائرة. وارتأينا بأن الناس الراغبين في الذهاب إلى الفضاء ينبغي أن يُسمح لهم بذلك ولكننا اخترنا بشكل سديد المصطلحات المستخدمة كي نظهر أن هذه الرحلة ليست خالية من المخاطر. وكان هناك عهدٌ كان يُسمح للناس بأن يقوموا برحلة غير مقننة من جانب الحكومة في بداية القرن الماضي، بدون أن يكونوا مشمولين بالحماية. وبعد ذلك قرر الكونغرس بأن يعطي لصناعة الفضاء الفتية، الحرية والمجال للتنامي. وعلى هذا بدلاً من أن يكون هناك نفس الضمانات التي تعطى لرحلة جوية فوق الأطلسي، فإننا نصف هذه الرحلات الجوية على أنها خطيرة وربما يستطيع الناس أن يشتركوا فيها رغم ذلك ورغم هذه المخاطر.

الرئيس: شكراً للولايات المتحدة على هذا الشرح، وشكراً أيضاً من جديد لممثل فرنسا على العرض الجيد. هل هناك أي أسئلة فيما يتعلق بعرض فرنسا؟ ممثل الملكة العربية السعودية.

السيد م. أ. ترابزوني (الملكة العربية السعودية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، كنت أود الإشارة إلى سؤال كوريا، إنه وُجِه لوفد الاتحاد الروسي فيما يتعلق بتأمين الركاب في رحلة فضائية، أود الحصول على رد على هذا السؤال.

فلو كانت السوائل قادرة على العمل في البداية وبعد ذلك تعطلت فعلى المشغل أن يوافق الكنيس بكل المعلومات الخاصة بذلك.

لا أعلم لو كان هذا الرد يرضيكم أو لو كنتم تودون معلومات مكملة.

الرئيس: شكراً لممثل فرنسا على هذا الجواب. هل هناك من وُفِد يود طرح أسئلة؟ الصين ثم جمهورية كوريا.

السيد ي. خسو (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، شكراً لممثل فرنسا على الشروح التكميلية. إن سؤالني ينحصر في التسجيل وتحديدًا في إجراءات الترخيص. على ضوء العرض الفرنسي، هناك مراحل في عملية الترخيص. في بعض الأحيان ينبغي الحصول على التسجيل وينبغي في المستقبل تنفيذ اللوائح التي سوف تُعتمد والمشغل ينبغي أن يوفر معلومات للوزارة وبعد ذلك يبدأ التسجيل. إنكم لم تبيينوا ما هو نوع التسجيل المطلوب بحيث أن الجسم الفضائي لم يُطلق بعد إلى الفضاء، إذًا، ما هو التسجيل الذي ينبغي أن يتم لدى الوزارة؟ هذا هو سؤالني.

الرئيس: شكراً لممثل الصين على سؤاله، والكلمة لفرنسا.

السيد ج. مارييز (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيدي الرئيس، نعم ربما ما كنت واضحاً فيما نعينه بالتسجيل. في الواقع ما ينبغي أن نعرضه هو أن الالتزام الواقع على عاتق المشغل لكي يحيل معلومات إلى الكنيس يتم بعد بدء العملية. ليس هناك أي شيء مطلوب من المشغل قبل بدء العملية، ولكن بعد بدء العملية على المشغل أن يقدم المعلومات في مهلة شهرين. إذًا ما يقوم به الكنيس هو بالفعل حفظ السجل الوطني للتسجيل وبعد ذلك إن المعلومات تقدم هنا في الأمم المتحدة والتسجيل الذي سأسميه بالتسجيل الدولي.

الرئيس: حسناً شكراً لممثل فرنسا على هذا الشرح. وهناك الآن طلب من ممثل جمهورية كوريا للتكلم.

السيد و-ه. بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، إنني أعجبت كثيراً بعرض ممثل فرنسا. عودةً إلى عرض أمريكا، فيما يتعلق بالرحلات الفضائية للناس الذين يذهبون للفضاء الخارجي، إن القانون الأمريكي يحاول أن يُعرف هؤلاء الأشخاص على أنهم



الرئيس: إن هذا السؤال موجه لوفد الاتحاد الروسي، أيها الممثل الروسي، هل لديكم سؤال أو تعليق؟ شكراً لكم الكلمة.

السيد ف. ي. تيتوشكين (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً السيد الرئيس، بحدود معرفتي، إن رحلات السواح الفضائيين إلى المحطة الدولية تتم عبر عقد يبرم بين هذا الشخص والوكالة الفضائية الروسية. إنني لا أدري ما هي التفاصيل القانونية والمالية لأمثال هذه العقود ولكنها تتطلب، لا محالة، درجة عالية من التأمين لتوفير السلام شخصي. لا أعلم تفاصيل هذه العقود ولكنها قائمة بكل تأكيد.

الرئيس: شكراً لممثل روسيا على هذا الشرح، هل هناك تعليقات أخرى؟ لا يبدو.

إذاً سوف أرفع هذا الاجتماع للسماح للفريق العامل بالبند السابع بعقد اجتماعه الثالث تحت رئاسة السيد خوسيه مونسيرات فيلو من البرازيل، وقبل ذلك أود تذكير الوفود بجدول العمل لعصر اليوم.

سوف نجتمع في تمام الساعة الثالثة، عندئذ سوف نواصل، أو ربما سنعلق بحثنا للبند ٧ ألف وهو "تعريف وتحديد حدود الفضاء الخارجي" ريثما يتم اعتماد تقرير الفريق العامل. وسوف نختتم بحثنا للبند ٧باء "طبيعة واستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض"، ثم سوف نواصل وربما نختتم بحثنا للبند العاشر "تعزيز القدرات في قانون الفضاء"، وسوف نواصل بحثنا للبند الثاني عشر "تبادل عام للمعلومات حول التشريعات الوطنية الخاصة بالاستكشاف والاستخدام السلميين للفضاء الخارجي"، ثم سوف أرفع الجلسة العامة للسماح للفريق العامل المعني بالبند الثاني عشر بأن يعقد اجتماعه الأول تحت رئاسة السيدة إيرمغارد ماربو من النمسا. هل لديكم أسئلة أو تعليقات على هذا الجدول المقترح؟ لا يبدو ذلك.

والآن أدعو السيد خوسيه مونسيرات فيلو من البرازيل إلى ترأس الفريق العامل المعني بالبند السابع.

يرفع هذا الاجتماع حتى الساعة الثالثة، شكراً على حسن انتباهكم.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١١/٢٠